

مجلس الإدارة

الدورة 347، جنيف، 13-23 آذار/ مارس 2023

INS

القسم المؤسسي

التاريخ: ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٢٣
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

آخر المستجدات بشأن التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية

غرض الوثيقة

تقدّم هذه الوثيقة معلومات إضافية بشأن الترتيبات التشغيلية المطبقة على التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣١).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: جميع النتائج السياسية والنتيجة التمكينية ألف: تحسين المعارف والتأثير من أجل تعزيز العمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: مكتب المدير العام (المبادرات الخاصة)؛ إدارة التعاون متعدد الأطراف.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.346/PFA/1؛ الوثيقة GB.346/INS/17/1؛ الوثيقة GB.346/INS/PV.

◀ المقدمة

١. ناقش مجلس الإدارة في دورته ٣٤٦ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢) المقترحات الخاصة بالتحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية (فيما يلي "التحالف")، وقدم الإرشادات بشأن نطاق تقييمه ومجالات تركيزه والترتيبات الإجرائية الواجب اتخاذها. وقد رحّب مجلس الإدارة عموماً بإنشاء التحالف معترفاً بالحاجة إلى توضيحات إضافية لعدد من المسائل.
٢. وتلخص هذه الوثيقة التقدم المحرز حتى اليوم عملاً بالإرشادات التي قدمها مجلس الإدارة، ومراعاة للمشاورات غير الرسمية التي أجريت منذ ذلك الحين. كما تقدم الوثيقة لمحة عامة عن المكونات الرئيسية للتحالف الذي يُفترض إطلاقه خلال الدورة ١١١ لمؤتمر العمل الدولي (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣). وسيواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع الهيئات المكونة الثلاثية قبل ذلك التاريخ وبعده، بغية إنهاء إنشاء التحالف، كما سيقدّم تقريراً عن التقدم المحرز إلى الدورة ٣٤٩ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣) لمجلس الإدارة.
٣. وتتسق الأنشطة الوارد وصفها في هذه الوثيقة مع مقترحات المدير العام بشأن البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ المقدمة إلى مجلس الإدارة في دورته الحالية.

◀ الخلفية

٤. تسهم العدالة الاجتماعية في جعل أداء المجتمعات والاقتصادات أكثر تماسكاً وإنتاجية عن طريق الحدّ من الفقر والجوع وأوجه انعدام المساواة والتوترات الاجتماعية. ونظراً لأهميتها المحورية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة، ينبغي اعتبار العدالة الاجتماعية واحدة من ركائز تعددية الأطراف المتجددة المطلوبة للتغلب على التحديات الراهنة - وهي نقطة التقاء صلبة ومبدأ تنظيمي في آن، بغية إنشاء نظام متعدد الأطراف يكون أكثر فعالية واتساقاً ويدعم الجهود الوطنية المبذولة في إطار مجموعة من المجالات السياسية والتدخلات.
٥. ويُعتبر المجتمع "عادلاً اجتماعياً" في المعنى الأساسي للتعبير، إذا كان لجميع البشر "الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتقدّمهم الروحي في ظروف توفّر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص"،^١ وإذا وُجد حدّ أساسي من الإنصاف في توزيع حصائل النشاط الاقتصادي، بما في ذلك في إطار الانتقالات العسيرة، كتلك المتعلقة بالأزمات والتحوّلات الاقتصادية الأطول أجلاً. ومن شأن هذا المجتمع أن يضمن احترام الحقوق العالمية وأن يوفر الدعم المؤسسي المراد، في ظل سيادة القانون كركن أساسي.
٦. ومنذ عام ١٩١٩، عهد دستور منظمة العمل الدولية إلى المنظمة بالمضي قدماً بالعدالة الاجتماعية، من خلال الاعتراف بأنه "ما من سبيل إلى إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا بُني على أساس من العدالة الاجتماعية". وفي وقت لاحق، قام إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (١٩٩٨) بصيغته المعدلة في عام ٢٠٢٢ وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨) بتحديد الدعائم الأربع للعمل اللائق التي تُعتبر أساسية لتحقيق هذه المهمة. ومنذ عهد أقرب، كُلف إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، ٢٠١٩ المنظمة بتعميق السعي إلى تحقيق هذه المهمة من خلال اعتماد نهج متمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل، في سياق "تغيير تحويلي في عالم العمل، تحفزه الابتكارات التكنولوجية والتحوّلات الديمغرافية وتغيير البيئة والمناخ والعولمة، وفي وقت يشهد أيضاً استمرار أوجه انعدام المساواة التي تخلف آثاراً عميقة على طبيعة ومستقبل العمل ومكانة الناس وكرامتهم فيه". وفي عام ٢٠٢١، تضمّن النداء العالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩ مناشدة كافة الهيئات المكونة وأصحاب المصلحة لتسريع وتيرة تنفيذ إعلان المئوية، بهدف معالجة التأثيرات الاجتماعية العميقة وغير المتكافئة لأزمة كوفيد-١٩.

^١ منظمة العمل الدولية، إعلان فيلادلفيا، ١٩٤٤، الفقرة ثانياً (أ).

٧. ويذهب السعي إلى العدالة الاجتماعية إلى أبعد من عالم العمل. كما يلحظ كل من إعلان العدالة الاجتماعية وإعلان المؤمية أنّ هذا المسعى لا يمكن أن يكون حكرًا على منظمة العمل الدولية فحسب، بل يتطلب إشراك النظام متعدد الأطراف برمته. فمن حيث العدالة الاجتماعية، إنّ الفشل في أحد المجالات يحول دون إحراز تقدم في مجالات أخرى، كما يقوض قدرة منظمة العمل الدولية على تعزيز العمل اللائق. وهذا الأمر كان جليًا بشكل خاص خلال أزمة كوفيد-١٩ الأخيرة، وأزمتي الطاقة والغذاء الناتجتين عنها. وقد أقرت منظمة العمل الدولية بالفعل منذ وقت طويل بأنها تعتبر أنّ السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من ناحية الغذاء والسكن المناسبين وأنّ الوصول الفعال إلى رعاية طبية جيدة وتعليم جيد أمرٌ أساسي لتحقيق ولايتها الخاصة. ولهذه الأسباب، يشير إعلان فيلادلفيا إلى التزام منظمة العمل الدولية بالمضي قدماً ببرامج وإجراءات تهدف إلى توسيع نطاق تدابير الضمان الاجتماعي لضمان عناية طبية شاملة وتوفير الغذاء والسكن المناسبين، وضمان تكافؤ فرص التعليم والتدريب المهنيين. وهذه الأهداف مترابطة فيما بينها: فالوصول الفعال إلى رعاية طبية وتعليم جيد، على سبيل المثال، يحسّن فرص الحصول على عمل، في حين أنّ الحصول على عمل لائق يعزز إمكانية تمتع العمال وعائلاتهم بصحة جيدة وتغذية مناسبة واستفادتهم الكاملة من تعليم جيد.
٨. وتخضع العدالة الاجتماعية إلى ضغوط إضافية ناجمة عن مزيج من الأزمات المتداخلة وتسريع وتيرة التحولات الاقتصادية الهيكلية طويلة الأمد، خاصة أنّ معدلات الفقر المدقع وفقير العاملين تزايدت، شأنها شأن عمل الأطفال وبطالة الشباب والسمة غير المنظمة والهشاشة. وتلحق هذه الأزمات المتعددة أضراراً جسيمة بالمنشآت وعمالها، وبالأخص المنشآت الصغيرة الأكثر عرضة للصدمات. كما يواجه العديد من البلدان حالياً مشهداً سياسياً أكثر تعقيداً يتسم بتزايد أعباء الديون وتقلص الحيز المالي. ويؤدي توسع مواطن العجز في العمل اللائق في العديد من البلدان إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة وتقويض التماسك الاجتماعي وضرب أسس السلام والاستقرار، وبالتالي إلى تفويض العدالة الاجتماعية. وتوجد أدلة وافرة على أنّ أوجه انعدام المساواة المتزايدة هذه تهدد تحقيق برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتزعزع الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، مما يحد الحيز المدني أكثر فأكثر، ويؤدي إلى الاعتراف داخل النظام متعدد الأطراف بضرورة اتخاذ الإجراءات^٦. وقد ناقش مجلس الإدارة هذه الاعتبارات في دورته ٣٤٦ قبل أن يعتمد استراتيجية منظمة العمل الدولية من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة في عالم العمل ومنعها.
٩. وفي ظروف كهذه، لا بد للحكومات والمنظمات الدولية والشركاء الاجتماعيين والجهات الفاعلة الأخرى من أن تعمل من باب السرعة على تكييف وتنسيق جهودها على نحو أفضل بغية حماية الناس ودعم تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص للأفراد الأكثر استضعافاً وتهميشاً، بغية تحسين قدرة هؤلاء الأشخاص على التصرف واحترام كرامتهم، قدر المستطاع. وأمام منظمة العمل الدولية فرصة كبرى للمضي قدماً بولايتها الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إرساء تحالف يضم أصحاب المصلحة الملتمزين باتخاذ إجراءات متزايدة ومتسقة أكثر، وبالتالي، ضمان أن تكون الجهود المبذولة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني للمضي قدماً بالعدالة الاجتماعية في كل مكان، معززة وليست مفككة بسبب غياب نهج متكامل. وعليه، فإنّ التحالف قادر على حشد دعم أكبر بكثير من جانب المجتمع الدولي والنظام متعدد الأطراف برمته لصالح النهج المتمحور حول الإنسان الذي تقوده منظمة العمل الدولية.
١٠. وعرض الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره بشأن مستقبل التعاون الدولي والنظام متعدد الأطراف بعنوان "حظتنا المشتركة"^٣، الرؤية الخاصة به حول تعددية أطراف أكثر ترابطاً، الأمر الذي يتطلب تضامناً أكبر وعقداً اجتماعياً متجدداً لإعادة الثقة بالإدارة السديدة وبالنظام الموحد للأمم المتحدة. وتحققاً لهذه الغاية، يعترف التقرير بضرورة أخذ المبادئ الرئيسية للإنصاف والعدالة الاجتماعية بعين الاعتبار، تمشياً مع النداء الذي أطلقته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٢١٣/٥٧. وسيستجيب التحالف لهذا النداء من خلال حشد الدعم السياسي والتقني والمالي، كما سيمهّد الطريق أمام مساهمة كبيرة في القمة العالمية الاجتماعية عام ٢٠٢٥ التي اقترحتها الأمين العام للأمم المتحدة. ومن شأن التحالف أن يدعم المبادرات، الفردية منها والجماعية، وأن يسلط الضوء عليها لمعالجة مواطن العجز في العدالة الاجتماعية. وفي هذا الصدد، سوف يستند التحالف إلى المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل، الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة. وهذه المبادرة التعاونية المتخذة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، والتي تضمّ أيضاً مصارف التنمية متعددة الأطراف وسائر شركاء التنمية، تتمتع بالقدرة على مضاعفة وتسريع الجهود المبذولة من أجل مواجهة التحديات الأكثر حدّة المطروحة أمام مختلف البلدان من حيث تحقيق العدالة الاجتماعية.

٢ إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الاجتماعي العالمي ٢٠٢٠: انعدام المساواة في عالم سريع التغير.

٣ الأمم المتحدة، حظتنا المشتركة، تقرير الأمين العام، ٢٠٢١.

◀ الغرض والنطاق

١١. سيكون التحالف بمثابة منصة معدة لرفع مستوى النقاش السياسي بشأن العدالة الاجتماعية وتعزيز فهم الحاجة الملحة للعدالة الاجتماعية والجدوى الاقتصادية من زيادة الاستثمار فيها وضم كافة كيانات النظام متعدد الأطراف التي تعمل في المجالات ذات الصلة واستقطاب موارد إضافية وأشكال دعم أخرى لصالح الاستراتيجيات القطرية ذات الصلة. وباعتبار التحالف متجذراً في قيم منظمة العمل الدولية ومعايير العمل الدولية، سوف ينشد التحالف تحقيق تقدم ملموس في حياة الناس مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص الأكثر استضعافاً. وعليه، يتيح التحالف فرصة مهمة لترسيخ الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي بشكل متين في التعاون متعدد الأطراف. ومن خلال الارتقاء بالنقاش حول حتمية تحقيق العدالة الاجتماعية، سيسعى التحالف إلى زيادة التماسك في النظام متعدد الأطراف وتعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. كما سيساهم في الجهود المبذولة للحد من أوجه انعدام المساواة ومنعها من جهة، وضمان إيلاء الأولوية للعدالة الاجتماعية عند وضع السياسات وتنفيذ الأنشطة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك في إطار التعاون الإنمائي والاتفاقات الاستثمارية والتجارية من جهة أخرى. ومن شأن الجهود المشتركة في ظل هذه المبادرة أن ترمي إلى توفير المزيد من الاستثمارات الاجتماعية وتحفيز حشد التمويل للأنشطة الميدانية وتعزيز الدعم على المستويين المحلي والعالمي، في ضوء احتياجات الناس والأولويات الوطنية.

١٢. ويسعى التحالف إلى تسهيل التعاون وتأزر الأنشطة التي يضطلع بها شركاؤه، من خلال المجالات المواضيعية والوظيفية التالية التي تتمشى مع برنامج العمل اللائق وبرنامج عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وفي حين سيعمل التحالف ضمن مسارات متعددة، بما في ذلك مواضيع تتجاوز نطاق ولاية منظمة العمل الدولية (انظر الفقرة ٧ أعلاه)، سيشكل المجالات التالية الخاصة بولاية المنظمة مكونات أساسية لعمله.

المجالات المواضيعية

١٣. **إعمال حقوق العمل بوصفها من حقوق الإنسان وضمان كرامة الإنسان وتلبية الاحتياجات الأساسية:** يشمل هذا المجال المواضيعي بوجه خاص وضع معايير العمل الدولية التي تشكل جزءاً من قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها والتصديق عليها وتطبيقها والإشراف عليها، بالإضافة إلى ترويج حقوق العمل بوصفها من حقوق الإنسان. كما سيتضمن إجراءات تسعى إلى تعزيز سيادة القانون. وفي هذا السياق، من شأنه أن يساهم في ضمان تلبية احتياجات الناس الأساسية، داعماً بذلك كرامتهم الإنسانية وقدرتهم على التصرف، ضمن السعي إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيتم تعزيز الدعم المنسق والمقدم إلى الدول الأعضاء بغية ضمان إعمال حقوق العمل، خاصة المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ومتابعة تعليقات هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية بشكل فعال. وتحقيقاً لهذا الغرض، سوف تُنتهج طرق مختلفة، بما في ذلك الترويج لها ضمن إطار الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة إلى جانب توصيات هيئات المعاهدات في الأمم المتحدة وغيرها من آليات الرصد العالمية والإقليمية ذات الصلة.

١٤. **توفير الحماية وبناء القدرة على الصمود:** يهدف العمل في هذا المجال إلى توفير حماية اجتماعية شاملة من خلال تطوير نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الأرضيات، مع إيلاء اهتمام خاص للتغطية الصحية الشاملة. كما يهدف إلى تعزيز الحماية للجميع في العمل، من خلال توفير أجور مناسبة وظروف عمل محسنة، والحماية من الإصابات المتعلقة بالعمل. وبالتالي، سيساهم في تحسين مستويات المعيشة والمساعدة على تعزيز قدرة المنشآت والأفراد على مواجهة الأزمات وتمكينهم من التكيف بشكل أفضل مع التحويلات سريعة التغير. كما سيعزز التعاون بين منظمة العمل الدولية وشركائها، لا سيما المؤسسات المالية الدولية وصناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة ومصارف التنمية متعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية والعامة. وقد يشمل أحد الأهداف دمج العمل اللائق في أطر مستدامة اجتماعياً لمواجهة الأزمات وبرامج الانتعاش، وتوسيع الحيز المالي للحماية الاجتماعية وزيادة الاستثمار فيها.

١٥. **توسيع العمالة المنتجة والمختارة بحرية:** يشكّل الدخل من العمل الغالبية الساحقة من مداخل الأسر المعيشية. وبالتالي، تعتمد المعركة ضد الفقر والاستضعاف والتهميش اعتماداً كبيراً على توفير فرص العمل اللائق للجميع. ونتيجة لذلك، سيتمثل أحد أهم مجالات التركيز للتحالف في تعزيز ودعم المؤسسات والسياسات والاستثمارات المتمحورة حول الإنسان المراعية لقضايا الجنسين والمؤيدة للعمالة. وينطوي ذلك على تعزيز استحداث بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة والعمل اللائق ونمو الانتاجية، مع التركيز بشكل خاص على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتعلم المتواصل وتعزيز المهارات واستراتيجيات إضفاء السمة المنظمة وغيرها من سياسات سوق العمل النشطة.

١٦. **معالجة انعدام المساواة والتمييز والاستبعاد:** تطرح المستويات المرتفعة لانعدام المساواة والتمييز المنهجي المستمر عوائق رئيسية أمام العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي. لذا، سوف يسعى التحالف إلى تكثيف الإجراءات والتعاون لدعم جهود شركائه الرامية إلى الحد من جميع أشكال انعدام المساواة، فيضمن عدم ترك أي شخص على قارعة الطريق. وسيتضمن ذلك محاربة أعمال التمييز والعنف والتحرش الممارسة داخل العمل وخارجه، والمرتبطة بنوع الجنس أو بأشكال أخرى، التي تؤثر بطريقة مجحفة على الفرص المتاحة للناس للمشاركة في النمو والتطور الاقتصادي والاستفادة منهما. كما سيعزز التحالف المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص من أجل النهوض ببرنامجه عمل تحويلي.

١٧. **تعزيز الانتقالات العادلة والبُعد الاجتماعي للتجارة والاستثمار:** يشمل هذا المجال المواضيعي حشد الموارد المحلية والاستثمارات الخاصة والتضامن الدولي لصالح العمال والمجتمعات المحلية والمنشآت التي تشهد انتقالات هامة تتعلق بتغييرات خارجة عن إرادتهم، سواء أكانت مرتبطة بالتغير المناخي أو بتغييرات بيئية أخرى أو بالتحول الرقمي للصناعات أو بالكوارث الطبيعية أو بالاضطرابات والصدمات الاقتصادية. كما يتضمن أيضاً تعزيز البعد الاجتماعي في التمويل المستدام، وضمان مراعاة ضوابط العدالة الاجتماعية في عمليات صنع القرار ضمن أطر الاستثمار العام والخاص والتعاون الإنمائي والسياسات المالية والاتفاقات التجارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، وبالتعاون مع منظمات أخرى متعددة الأطراف، سيهدف العمل في هذا المجال إلى تشجيع تجارة عالمية عادلة وقائمة على القواعد، وضمان نفاذ الجميع إلى سوق العمل، وتقديم مشورة متسقة بطلب من الدول الأعضاء بشأن أحكام العمل الواردة في اتفاقات التجارة بهدف دعم تنفيذها بشكل فعال. كما يشمل أيضاً بناء قدرات الهيئات المكونة الثلاثية على وضع وتطبيق السياسات التجارية والاستثمارية وتشجيع سلوك الأعمال المسؤول.

١٨. **تعزيز مؤسسات الحوار الاجتماعي:** بغية المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية، لا بد من وجود منظمات أصحاب عمل ومنظمات عمال قوية وتمثيلية منخرطة في عمليات الحوار الاجتماعي. فهذه المنظمات تساعد على ضمان سياسات فعالة وشاملة وتسهل تنفيذها. كما تؤمن الوسائل لبناء الثقة وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويحتاج دور هذه المنظمات في الارتقاء بالعدالة الاجتماعية إلى التقوية بشتى الوسائل، لا سيما من خلال إطار قانوني ومؤسسي مؤاتٍ، والتزام كبير بالحوار عند تجديد العقد الاجتماعي. وسيقوم التحالف بدعم البلدان لتحديد مواطن العجز في العدالة الاجتماعية من خلال عمليات الحوار الاجتماعي الوطني، وتصميم استراتيجيات لمعالجة مواطن العجز هذه بطريقة فعالة ومستدامة، بما في ذلك تشجيع المفاوضة الجماعية. كما سيعزز الفرص لإقامة حوار اجتماعي يهدف إلى تحسين اتساق وتكافل الأنشطة المحلية والدولية.

١٩. وتؤمّن الأهداف الاستراتيجية الأربعة لبرنامج العمل اللائق المنصوص عليها في إعلان العدالة الاجتماعية، والأهداف التي على منظمة العمل الدولية توجيه الجهود نحوها تمثيلاً مع ما دعا إليه إعلان المنوية، إطاراً شاملاً للعمل المواضيعي الذي ستضطلع به منظمة العمل الدولية في خدمة التحالف. كما ستسعى المنظمة إلى تعزيز أوجه التعاون والاتساق والأثر المشتركة بين المؤسسات من خلال برامج العمل ذات الأولوية المدرجة في مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥^٤. وهي تهدف إلى جمع الأنشطة القائمة والجهود المبذولة لتحقيق نتائج أكثر تأثيراً. وتسعى البرامج إلى تعزيز مقاربات شاملة وتحديد فرص جديدة من خلال تسهيل التنسيق وأوجه التآزر بين كافة الوحدات والموظفين المعنيين في المقر وفي الميدان. وسيكون التحالف صلة وصل مهمة لتعزيز تأثير برامج العمل ذات الأولوية وإبلاغها، وزيادة المساعدة التقنية والمالية لأعمالها.

المجالات الوظيفية

٢٠. سوف تمكّن وسائل التدخل التالية شركاء التحالف من تنفيذ مبادرات مشتركة مبنية على أساس الأنشطة القائمة لمنظمة العمل الدولية وشركائها. ومن شأن الجهود المتضافرة أن تعزز الاستجابة والتكامل والتأثير.

٢١. **تعزيز توليد المعارف ونشر الوقائع والبيانات والأدوات:** سيسعى التحالف إلى تطوير ونشر معارف بشأن العدالة الاجتماعية، من الممكن استخدامها لرسم معالم النقاشات والأنشطة العالمية والوطنية وتعزيز الاتساق السياسي. وبغية تحديد الأنماط الجديدة التي تعيق التطور الاجتماعي وتغذي أوجه انعدام المساواة، سيجتمع التحالف خبرة أصحاب المصلحة الدوليين ويستفيد بقدر الإمكان من البحوث الابتكارية (مثلاً، في مجالات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات الجغرافية) لتوليد الاستنتاجات في مجالات تُجر فيها بحوث كافية. كما سينظم التحالف نقاشات بين الخبراء ويروِّج تعزيز قواعد بيانات إحصائية عالمية ويشجع البحوث المشتركة وتوليد البيانات من جانب الحكومات.

^٤ وهي: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛ الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً؛ العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد والاستثمار والتجارة؛ العمل اللائق في أوضاع الأزمات وما بعدها.

وسوف تُنشر هذه البحوث في تقرير دوري يتناول وضع العدالة الاجتماعية في العالم. وبحسب التصور الحالي، سوف يستند هذا التقرير إلى البيانات والتحليلات الواردة في التقارير الرائدة لمنظمة العمل الدولية دون استبدالها.

٢٢. **الإضطلاع بحملات التوعية السياسية واستثارة الوعي والتواصل:** سوف يسعى التحالف إلى الارتقاء بالنقاش حول الأهمية الحاسمة للعدالة الاجتماعية في التصدي للتحديات العالمية الحالية. وسيهدف أيضاً إلى تعزيز مفهوم الحاجة الماسة إلى العدالة الاجتماعية والميزات الاقتصادية للاستثمارات الاجتماعية والبيئية، مع وضع الناس وكوكب الأرض في مركز الاهتمام. كما سيتم تطوير حملات عالمية مشتركة وخطة توعية وتواصل لتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال مضامين مصممة خصيصاً بما يناسب الجمهور المستهدف، مع إيلاء الأولوية إلى واضعي السياسات العامة ومنتديات السياسة الإقليمية والدولية.

٢٣. **تعزيز الحوار والحشد على المستوى القطري والإقليمي والعالمي:** سوف يروج التحالف هذه الأهداف بطرق مختلفة، لا سيما من خلال إشراك الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وشركاء آخرين في النقاشات على المستويين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها العالم والتغييرات التي يخضع لها والانعكاسات على تحقيق العدالة الاجتماعية، باللجوء إلى الحوار الاجتماعي كوسيلة لتعزيز الحشد والتعاون. ومن شأن هذه الحوارات الوطنية أن تمهّد الطريق أمام المشاركة الفعالة للهيئات المكونة والشركاء في إعداد استجابات سياسية وأولويات تمويلية ملائمة، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ومن شأن الاستنتاجات المتمخضة عن الحوارات الوطنية أو الإقليمية أن تأتي بمدخلات أساسية لعمل التحالف.

٢٤. **تسهيل العمل والشراكات:** سيسعى التحالف إلى تسهيل التعاون بين مقدّمي المعارف والموارد ذات الصلة من جهة، والدول الأعضاء والجهات الفاعلة التي تسعى إلى الحد من مواطن العجز في العدالة الاجتماعية من جهة أخرى. وسيعمل التحالف على تسهيل التواصل بين الشركاء وإشراكهم في فعاليات تسلط الضوء على طبيعة ونتائج الأنشطة ذات الصلة التي يضطلع بها شركاء التحالف، خاصة خلال المنتدى العالمي للعدالة الاجتماعية المخصص لإبراز عمل التحالف. كما سيسعى التحالف، بشكل خاص، إلى زيادة مستوى واتساق الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية الشريكة في تطبيق الاستراتيجيات القطرية، بما فيها تلك الموضوعة في إطار الحوارات الوطنية بشأن العدالة الاجتماعية.

◀ المشاركة والإدارة السديدة في التحالف

٢٥. ستكون المشاركة في التحالف متاحة أمام الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة (من قبيل المنشآت والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية)، ملتزمة ببذل جهود إضافية للتصدي لمواطن العجز في العدالة الاجتماعية في المجالات المذكورة أعلاه، بصفة فردية أم بالتعاون مع المؤسسات والجهات الفاعلة الأخرى. وستتاح تلقائياً أمام الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية والممثلين من كامل منظومة الأمم المتحدة ومصارف التنمية متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية إمكانية المشاركة في التحالف. أما الطلبات الواردة من جهات فاعلة أخرى فتخضع لعملية موافقة تتحدد طرائقها بشكل مرضٍ بالنسبة للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية.

٢٦. ولن يشكّل التحالف كياناً مؤسسياً جديداً، وبالتالي، لن يكون له وجود متميز أو مستقل عن شركائه. وستوفر منظمة العمل الدولية دعم الأمانة، كما ستقدّم تقارير دورية لمجلس الإدارة بشأن التقدم المحرز والنتائج المحققة.

٢٧. وستقوم مجموعة صغيرة نسبياً من شركاء التحالف بتوجيه أنشطته. وستترأسه منظمة العمل الدولية - مع إيجاد توازن إقليمي مناسب بين الهيئات المكونة الثلاثية - كما ستضم المنظمات الدولية الأكثر جدوى. وستكفل المجموعة بتحديد أساليب عمل التحالف، بما في ذلك آليات المشاركة والمساءلة الخاصة به.

٢٨. وخلال الأشهر القادمة، سيجري المكتب مناقشات مع شركاء محتملين لمعرفة مدى اهتمامهم بالانضمام إلى التحالف وتحديد مساهماتهم المحتملة في مهمته. وستأخذ هذه المناقشات بعين الاعتبار عدداً أساسياً من الأولويات والمبادرات التعاونية المنظمة ضمن مسارات عمل يؤمن فيها كل شريك القيادة والدعم المستمدين من ولايته وخبرته. ومن ثم ستكون هذه المجموعات قادرة على تحديد خطط عملها والترتيبات المتبعة لتقديم التقارير. وسيولى اهتمام خاص إلى الاتساق في تطبيق مختلف المبادرات التي يتخذها الشركاء متعددي الأطراف.

٢٩. وسوف يتم إطلاق التحالف خلال الدورة ١١١ لمؤتمر العمل الدولي. ومن شأن تقرير المدير العام المقدم إلى دورة المؤتمر هذه أن يركّز على العدالة الاجتماعية، الأمر الذي سيوفر فرصة لجمع وجهات نظر واهتمام ودعم جمهور أكبر يتضمن الشركاء الخارجيين.

٣٠. وفي عام ٢٠٢٣، ستغطي الموارد الموجودة حالياً تكاليف تطوير التحالف والأنشطة ذات الصلة، على أن يتم إدراج الأعمال المرتبطة به في تنفيذ مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وتحديد النتيجة ٨ (الاستجابات السياسية والمؤسسية المتكاملة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق)، والعاملان التمكيني ألف وباء (وهما على التوالي تحسين المعارف والابتكار والتعاون والتواصل من أجل النهوض بالعدالة الاجتماعية، وتحسين الريادة والإدارة السديدة). وستكون أنشطة التعاون الإنمائي متسقة مع استراتيجية حشد موارد المكتب ومدمجة فيها.

◀ مشروع القرار

٣١. إن مجلس الإدارة:

- (أ) أيد مقترح المدير العام بشأن تشكيل تحالف عالمي من أجل العدالة الاجتماعية، بما في ذلك إطلاقه خلال الدورة ١١١ لمؤتمر العمل الدولي (حزيران/يونيه ٢٠٢٣)؛
- (ب) طلب من المدير العام أخذ إرشاداته بعين الاعتبار عند إرساء التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى دورته ٣٤٩ (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).